

أوتفاع مؤشرات 7 قطاعات يتصدرها الصناعة

«العام» يستعيد عافيته ويرتفع 55.5 نقطة.. خلال جلسة متباينة للبورصة



البورصة تستعيد عافيتها

انفتحت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 55.5 نقطة ليبلغ مستوى 8288.29 بنسبة ارتفاع بلغت 0.68% في المئة. وتم تداول 238.6 مليون سهم عبر 13743 صفقة نقدية بقيمة 78.9 مليون دينار كويتي (نحو 276.15 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 21.7 نقطة ليبلغ مستوى 6452.69 بنسبة انخفاض بلغت 0.34% في المئة عبر تداول 137.8 مليون سهم في صفقات نقدية بقيمة 20.4 مليون دينار (نحو 71.4 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 87.9 نقطة ليبلغ مستوى 9182.63 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.97% في المئة عبر تداول 100.7 مليون سهم في صفقة بقيمة 58.5 مليون دينار (نحو 204.7 مليون دولار).

وفي موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 33.4 نقطة ليبلغ مستوى 6678.75 بنسبة ارتفاع بلغت 0.50% في المئة عبر تداول 121.6 مليون سهم في صفقة نقدية بقيمة 17.3 مليون دينار (نحو 60.5 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس نحو 238.64 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 13.743 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة 78.93 مليون دينار بارتفاع نسبته 12.3% عن سيولة أمس الأول البالغة 70.28 مليون دينار.

وارتفعت مؤشرات 7 قطاعات أمس يتصدرها الصناعة بنمو معدله 3.07%، بينما تراجع 4 قطاعات أخرى بصدارة الطاقة بانخفاض نسبته 1.74%، في حين استقر قطاعا التكنولوجيا والرعاية الصحية.

وجاء سهم "مركز" على رأس القائمة الخسائر ولأسهم المدرجة بارتفاع

نسبته 8.78%، فيما تصدر سهم "الديرة" القائمة متراجعا بحوالي 8.56%.

وتصدر سهم "بيتك" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 14.08 مليون دينار مرتفعا بواقع 0.92%، تلاه سهم "الكويت الوطني" بقيمة 6.83 مليون دينار مرتفعا بنحو 0.29% بالتزامن مع إعلان البنك أسس عن بياناته المالية للربع الأول من عام 2022.

المؤشر العام عوض خسائر الجلسة السابقة

قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو

الاشتراك هي: شركة الوطني للاستثمار وبنك الكويت الوطني. وأوضح في المادة الثانية من القرار أن أهداف نظام الاستثمار الجماعي بناءً على ما ورد في نشرة الاكتتاب، فيما نصت المادة الثالثة على أن مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنويا من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة. وبيّنت أن المادة الرابعة تنص على أن "تدفع الرسوم المقررة خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن". وأشارت الهيئة في المادة الخامسة والأخيرة من القرار على ضرورة أن تقوم الجهات المختصة بتنفيذ القرار، كل فيما يخصه، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره ويُشر في الجريدة الرسمية.

«أسواق المال» تدعو للمشاركة باستطلاع رأي حول تعديلات «التمويل المستدام»

«مشاريع الكويت» تعين بهاتيا في منصب رئيس المدراء الماليين للمجموعة



الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد



صني بهاتيا

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن تعيين صني بهاتيا في منصب رئيس المدراء الماليين للمجموعة. ومع خبرة تزيد عن 30 عاماً في مجال الخدمات المالية فإن السيد بهاتيا سوف يعلّب دوراً مهماً في خطط النمو طويلة الأجل لشركة المشاريع. وبهذه المناسبة قالت الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة المشاريع الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح "يسعدنا انضمام صني بهاتيا إلى فريق المشاريع في منصب رئيس المدراء الماليين للمجموعة. يتمتع صني بهاتيا بخبرة واسعة في مجال الأعمال الدولية الواسعة ستضيف الكثير من

القيمة إلى الشركة". من جانبه قال بهاتيا "يسعدني الانضمام إلى شركة مشاريع الكويت في هذه المرحلة من مسيرة الشركة، وإنني أتطلع إلى العمل مع الشخبة ادانا وفريق الإدارة التنفيذية لتحقيق رؤية مجلس الإدارة للشركة". وقبل انضمامه إلى شركة المشاريع كان بهاتيا يتولى منصب المدير المالي لشركة الوطني للاستثمار. كما شغل مناصب قيادية في شركة بيت الاستثمار العالمي وبنك البحرين الوطني. كما عمل في شركة بي بي أم جي، سيميز وبراس في انترهاوس كوبرز متولياً مناصب مختلفة. والسيد بهاتيا حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة دلهي وشهادة محاسب معتمد وشهادة محاسب تكاليف وإدارة.

من أسهم شركة صندوق الإجارة والتمويل السادس بالدينار الكويتي المحدود تسويقاً خاصاً داخل دولة الكويت والمنشأ في جزر الكايمان. وقالت الهيئة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الثلاثاء، إن سعر العرض في التسويق 100 دينار كويتي لكل سهم مشارك من دون وجه حق التخصيص بالإضافة إلى عمولة اكتتاب التي تبلغ 2.25% تدفع مرة واحدة عند الاكتتاب.

وأكدت في مادتها الأولى من القرار الصادر، على أن يتم طرح الأسهم التي سيتم تسويقها داخل دولة الكويت للتعريف المحترفين فقط حسب النص الوارد في الكتاب الأول (التعريفات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، وتكون الجهات التي تتلقى طلبات

التشريعية في ضوء توجه أسواق المال العالمية نحو التحول إلى اقتصادات وأسواق مال أكثر استدامة من خلال تطبيق التمويل المستدام المتمثل بضمين المواضيع والعوامل والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الأنشطة الاقتصادية والمالية؛ حيث صاحب هذا التوجه قيام السلطات الرقابية على أسواق المال العالمية بتوفير الأطر التشريعية اللازمة لتنظيم التمويل المستدام. ويأتي هذا الاهتمام مواكباً لتوجهات المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عوائد مالية مع المساهمة الإيجابية في تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة من جانب، ومن جانب آخر لسعي حكومات دول العالم من خلال خططها الإنمائية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لبرنامج الأمم المتحدة

دعت هيئة أسواق المال الكويتية جميع الأطراف ذوي العلاقة للمشاركة في استطلاع أعدته الهيئة بالقرار المزمع إصداره بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها ذات العلاقة بمقتضيات التمويل المستدام.

وقالت الهيئة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الثلاثاء، إن هذه التعديلات تأتي في إطار هدف الهيئة الاستراتيجية المتمثل بتطوير البنية التشريعية والتنظيمية لأسواق المال، واستكمالاً لمبادراتها في هذا المجال وفقاً لأفضل الممارسات العالمية والنصائح الصادرة عن المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) مع الأخذ بالاعتبار رؤى أصحاب المصلحة. وتأتي هذه الحزمة

التي يسجج تماماً مع توجهات البنك التجاري واهتمامه الدائم بذوي الهمم ومتحدي الإعاقة والمسنين، قام البنك بتقديم الدعم لمحافظة الأحمدية وذلك بتزويد قسم الخدمة المتكاملة بالإدارة، "بكرسي الانسانية"، وهو أحد الاختراعات الكويتية التي من شأنها التيسير على المسنين القيام بالعديد من الأعمال الحياتية والتحرك بسهولة تامة.

في إطار البرنامج الاجتماعي الذي دشنته البنك التجاري الكويتي لرعاية ومساندة الأنشطة والفعاليات المجتمعية التي تقوم على تنفيذها محافظات الكويت والهادفة بدورها إلى توفير كل سبل الرعاية والدعم والمساندة لجميع فئات المجتمع، وانطلاقاً من حرص محافظ الأحمدية الشيخ/ فواز خالد الحمد الصباح على رعاية الفئات الجديرة بالاهتمام والمساندة، الأمر

خدماتها تمكنت من رفع نسب الأشغال والإيجارات والقيمة السوقية للعقار «بيمكو» تتوقع ارتفاع حجم سوق إدارة المشاريع بالكويت إلى 2.7 مليار دولار خلال 2022

بشكل خاص خلال السنوات المقبلة. وأضاف أن بيمكو تقدم خدمات التسويق والتأجير والإدارة وكل الخدمات الفرعية ذات الصلة بما فيها متابعة أعمال التسويق والترويج والتأجير، التي تقدمها الشركة للعقارات المختلفة وخصوصاً التجارية وفق مفهوم حديث ومهني يراعي متطلبات الملاك والمستأجرين وكذلك الزوار من مختلف الشرائح والفئات.



عمرو إسماعيل

أعلنت شركة بيمكو لإدارة العقارات التابعة لمجموعة "مدن" عن ارتفاع حجم سوق إدارة المشاريع في الكويت خلال العام 2021 إلى نحو 2.5 مليار دولار مع توقعات بمزيد من النمو خلال العام الجاري 2022، ليلعب نحو 2.7 مليار دولار وذلك بسبب عودة الحركة الطبيعية عقب انتهاء إجراءات الإغلاق والإجراءات الصحية والإدارية التي تسببت في تراجع الأعمال التجارية التي تم اتخاذها لوقف انتشار فيروس كورونا، وارتفاع أسعار النفط.

وأوضح مدير تطوير الأعمال لشركة بيمكو لإدارة العقارات المتكاملة عمرو إسماعيل أن بيمكو نجحت في زيادة عدد المشاريع العقارية

المصدرية من قبلها وكذلك عدد الوحدات المؤجرة ومساحاتها الإجمالية مع ارتفاع القيمة التقديرية لتلك المشاريع التي نحو مليار دولار بنهاية العام 2021.

وشدد إسماعيل على أن بيمكو ومن خلال خبرتها ومهارتها في إدارة وتشغيل وتأجير المشروعات العقارية بأنواعها التجارية والصناعية والإدارية والحرفية والإدارية تسعى لمواصلة توسعاتها في الكويت والمنطقة خصوصاً في مجال العقارات التجارية التي تشهد زيادة كبيرة لتلبية النمو في الطلب على الوحدات التجارية من قبل المستثمرين الكويتيين وخصوصاً من فئة الشباب. وتوقع إسماعيل أن

«التجاري» يدعم محافظة الأحمدية ب«كرسي الانسانية»

الذي يسجج تماماً مع توجهات البنك التجاري واهتمامه الدائم بذوي الهمم ومتحدي الإعاقة والمسنين، قام البنك بتقديم الدعم لمحافظة الأحمدية وذلك بتزويد قسم الخدمة المتكاملة بالإدارة، "بكرسي الانسانية"، وهو أحد الاختراعات الكويتية التي من شأنها التيسير على المسنين القيام بالعديد من الأعمال الحياتية والتحرك بسهولة تامة.

في إطار البرنامج الاجتماعي الذي دشنته البنك التجاري الكويتي لرعاية ومساندة الأنشطة والفعاليات المجتمعية التي تقوم على تنفيذها محافظات الكويت والهادفة بدورها إلى توفير كل سبل الرعاية والدعم والمساندة لجميع فئات المجتمع، وانطلاقاً من حرص محافظ الأحمدية الشيخ/ فواز خالد الحمد الصباح على رعاية الفئات الجديرة بالاهتمام والمساندة، الأمر

مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليه،
2 - تلاوة كلاً من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليه،
3 - مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليه،
4 - مناقشة البيانات المالية الختامية للفترة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليها،
5 - استعراض أية جزاءات أو مخالفات تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 - إن وجدت،
6 - استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والتي استتم خلال السنة المالية المنتهية في 2021/12/31،
7 - الموافقة على استطلاع الاحتياطيات القانوني بنسبة 10% مبلغ - 3,227 دينار كويتي،
8 - الموافقة على استطلاع الاحتياطيات الاحتياطي بنسبة 10% مبلغ - 3,227 دينار كويتي بخصوص مواجهة إحتياجات الشركة المستقبلية،
9 - مناقشة إقترح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31،
10 - مناقشة إقترح مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31،
11 - مناقشة إفلاذ طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والإدارية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31،
12 - تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 من ضمن قائمة مراقبي الحسابات المقدمين في سجلات هيئة أسواق المال وتقويض مجلس الإدارة بتحديد التعايير ومراجعة مدة التغيير الإجمالي المتصور عليها في تعليمات الجهات الرقابية،
13 - قبول إسقاط أعضاء مجلس الإدارة الحادي،
14 - انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للفترة الجديدة لثلاث سنوات قادمة،
وعلى السادة المساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية أو موطنهم مراجعة مقر الشركة خلال مواعيد الدعاوى الرسمية من الساعة من الساعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة عصراً اعتباراً من صباح يوم الأربعاء الموافق 2022/04/15 مصححين معهم بإقفال المدينة الأصلية أو توفير رسمي لاستلام بطاقة الحضور وجدول الأعمال.